بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **بعد كسر الثوار حصار حلب وحصارهم لمناطق النظام، أمريكا تدعو إلى عدم حرمان المدنيين من تلقي المساعدات!**
- **اليابان تحذر بكين من تدهور العلاقات بسبب نزاع بحر الصين الشرقي**
- **واشنطن تقترح موافقة الأمم المتحدة على تشكيل قوة لضمان السلام في جوبا!**

التفاصيل:

بعد كسر الثوار حصار حلب وحصارهم لمناطق النظام، أمريكا تدعو إلى عدم حرمان المدنيين من تلقي المساعدات!

قالت الولايات المتحدة يوم الاثنين إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يجب ألا يسمح بحرمان المدنيين على جانبي مدينة حلب السورية من تلقي المساعدات الإنسانية. وتأتي مطالبة أمريكا هذه في الوقت الذي أنهى فيه الثوار في سوريا فعليا يوم السبت حصارا حكوميا دام شهرا على شرق حلب مما أدى إلى قطع ممر الإمدادات الرئيسي للحكومة وزيادة الاحتمال في أن يقع الجزء الغربي الذي تسيطر عليه مليشيات النظام تحت الحصار.

ونظمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا وأوكرانيا اجتماعا غير رسمي بمجلس الأمن الدولي لبحث الوضع في حلب اليوم الاثنين شهد إفادات من عامل إنقاذ وطبيبين يقيمان بالولايات المتحدة من الجمعية الطبية الأمريكية السورية عادوا مؤخرا من حلب. وقالت سامنثا باور السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة "إذا استمر القتال يتوقع حرمان المدنيين في كلا الجانبين من المساعدة الأساسية التي يحتاجونها، ولا يمكن أن نسمح بحدوث ذلك".

وقالت مستشهدة بأرقام للأمم المتحدة إن الحكومة السورية مسؤولة عن نحو ٨٠ في المئة من المناطق المحاصرة في أنحاء سوريا. وقالت باور "مرة أخرى نحث روسيا على وقف تسهيل الحصار واستخدام نفوذها للضغط على النظام لإنهاء الحصار في كل أنحاء سوريا نهائيا".

ودعا مسؤول المساعدات في الأمم المتحدة لفترات توقف عن القتال مدتها ٤٨ ساعة أسبوعيا لتوصيل مساعدات لسكان حلب.

تأتي هذه المناشدات الدولية في الوقت الذي يحقق فيه الثوار تقدما فعليا على الأرض، ويعاني فيه النظام من خسائر جسيمة!

اليابان تحذر بكين من تدهور العلاقات بسبب نزاع بحر الصين الشرقي

حذرت اليابان الصين يوم الثلاثاء من تدهور العلاقات بسبب جزر متنازع عليها في بحر الصين الشرقي بينما أكد سفير الصين لدى طوكيو أن الجزر جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وأنه ينبغي حل النزاع بين البلدين عبر الحوار.

وتصاعدت حدة التوتر بسبب التزايد في عدد خفر السواحل والسفن الصينية بالقرب من الجزر المتنازع عليها التي تسمى سينكاكو في اليابان وديايويو في الصين.

وقالت وزارة الخارجية اليابانية إن وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا استدعى السفير الصيني تشنغ يونغ هوا للمرة الثانية منذ يوم الجمعة وأبلغه أن الصين تحاول تغيير الوضع القائم من جانب واحد. وأضافت الوزارة أن كيشيدا أبلغ تشنغ أن البيئة المحيطة بالعلاقات الصينية اليابانية تتدهور بشكل ملحوظ. وبعد الاجتماع قال تشنغ إنه أبلغ كيشيدا أن الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وأنه ينبغي حل النزاع بين البلدين عبر القنوات الدبلوماسية والحوار.

وقال تشنغ للصحفيين "أبلغته أن جزر دياويو جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية وأنه من الطبيعي أن تجري السفن الصينية نشاطا في تلك المياه". وأضاف "أبلغته أيضا أن البلدين بحاجة للعمل على حوار من خلال القنوات الدبلوماسية كي لا تصبح الأمور أكثر تعقيدا".

واشنطن تقترح موافقة الأمم المتحدة على تشكيل قوة لضمان السلام في جوبا!

اقترحت الولايات المتحدة يوم الأحد أن يجيز مجلس الأمن الدولي تشكيل قوة قوامها أربعة آلاف فرد لضمان السلام في جوبا عاصمة جنوب السودان والتهديد بفرض حظر على السلاح إذا لم تتعاون الحكومة الانتقالية هناك.

ووزعت الولايات المتحدة مسودة قرار على أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر اطّلعت رويترز عليها تقترح إنشاء قوة حماية إقليمية "تستخدم كل الوسائل اللازمة بما في ذلك القيام بخطوات قوية ونشطة والمشاركة في عمليات مباشرة عند الضرورة" لتأمين جوبا وحماية المطار والمنشآت الرئيسية الأخرى.

وستكون قوة الحماية تلك جزءا من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان المعروفة باسم "يونميس" والموجودة هناك منذ أن حصل جنوب السودان على الاستقلال عن السودان في ٢٠١١. وسيرفع قائد قوة الحماية تقاريره إلى قائد يونميس. وسيجري مجلس الأمن تصويتا على فرض حظر على السلاح إذا قال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون خلال شهر من إقرار مسودة القرار بأن الحكومة الانتقالية في جنوب السودان تعرقل نشر قوة الحماية.

وقالت الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (إيقاد) يوم الجمعة إن جنوب السودان وافق على نشر قوة إقليمية وهو مطلب رئيسي لمشار الذي غادر جوبا في أعقاب أعمال العنف. وعين كير منذ ذلك الوقت نائبا جديدا للرئيس. وتحث مسودة القرار "الدول الأعضاء في المنطقة على التعجيل بالمساهمة بقوات للانتشار السريع لضمان الانتشار الكامل لقوة الحماية الإقليمية بأسرع ما يمكن".

وستمدد مسودة القرار التفويض الممنوح لقوة يونميس حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ويتعين على مجلس الأمن الدولي الموافقة على مسودة القرار بحلول يوم الجمعة عندما ينتهي تفويض يونميس.